مجلة العلوم التربوية، المجلد 30، العدد (3)، (حوكمة التعليم وفق رؤية المملكة 2030)، ص ص 509 - 535، 2018م/ 1439 هـ (ردمد:7677-1658)

تفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية بمدينة الرياض وفق متطلبات رؤية المملكة 2030: تصور مقترح

عثمان بن محمد المنيع[1]

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 10/ 07/ 1439هـ؛ وقبل للنشر في 12/ 09/ 1439هـ)

المستخلص: هدفت هذه الدراسةُ إلى تقديم تصورٍ مقترحٍ لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق رؤية المملكة 2030؛ وذلك من خلال التعرف على واقع المشاركة المجتمعية ومعوقاتِ تنفيذها وسبلِ تفعيلها، واستخدمت الدراسةُ البحثَ النوعي عبر مقابلة عينة مكونة من (62) مديرًا ومعلمًا في المرحلة الثانوية، وتم اختيارُهم بطريقة عمدية، وأشارت نتائجُ الدراسة إلى ضعف المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية التي تواجه معوقاتٍ عديدة؛ كان أبرزها المعوقات الثقافية والإدارية، كما أشارت الدراسةُ إلى أن سبلَ تفعيل المشاركة المجتمعية يتم عبرَ نشر ثقافتها في المجتمع، مع وجود تنظيمٍ إجرائيٍّ لها، وإعطاء مدير المدرسة الثانوية كافةَ الصلاحيات لتنفيذها، وقدمت الدراسةُ تصورًا مقترحًا يعتمد على مدخلِ تحليلِ النظم؛ بحيث إن المدخلات هي مبادراتُ المجتمع للمدرسة، والعمليات هي أنشطة وفاعلية المدرسة التي توظف تلك المبادرات، والمخرجات تكون النتائج المأمولة، واستُخدمَ أسلوبُ دلفاي لتحكيم التصور.

الكلمات الافتتاحية: اجتماعيات التربية، الأصول الاجتماعية.

Activating community participation in secondary school according to the requirements of the Kingdom vision 2030: A suggested perception

Othman Almenaie[1]

King Saud University

(Received 27/03/2018; accepted 27/05/2018)

Abstract: The aim of this study is to present a suggested perception for activating community participation in secondary school according to the Kingdom vision (2030), by identifying the reality of community participation and the obstacles that facing its activation and implementation. The study used the qualitative research by interviewing a(62) principals and teachers at the secondary stage as the sample of the research, which was mainly selected to fulfil the objective of the study. The results of the study indicated that, there is a weakness of the community participation, due to many obstacles, the most prominent of which were the cultural and administrative ones. The study suggested many ways to activate community participation. One of these ways is to spread out its culture in the community, in addition to the existence of procedural organization of this community participation. The other way is to give the heads of schools all authority to implement it. The study came up with suggested perception based on the systems analysis approach so that to consider the inputs as the community initiatives for the school and the processes to be considered as the effective activities of the school to utilize these initiatives to come up with desired results as outcomes using Delphi method for the evaluation.

Key words: Social Education, Social Foundations

---

(1) الأستاذ المشارك بقسم السياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الرياض، المملكة العربية السعودية، ص ب (2458)، الرمز البريدي (11451)

البريد الإلكتروني: oalmenaie@ksu.edu.sa

(1) Associate Professor, Department of Educational Policy, College of Education, King Saud University.

Riyadh, Saudi Arabia, P.O. Box (2458) , Postal Code: (11451)

e-mail: oalmenaie@ksu.edu.sa

مقدمة:

يشهد المجتمعُ العالميُّ المعاصرُ تغيراتٍ علمية وتقنية متنامية ومتسارعة في مجالات المعرفة، والتي غيرت معالمه اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا، وأثرت على شكل العلاقات داخل وبين الدول والمجتمعات، ومن هنا قويتْ محوريةُ التعليم وتعددت مهامُه وأدواره مع الدخول في الاقتصاد القائم على المعرفة؛ ولذا يعولُ على التعليم في إنتاج المعرفة وتوظيفها، وأصبحتْ المدرسةُ وفق ذلك غيرَ قادرة –بمفردها– للقيام بتلك المهام؛ ولذا تحتاج إلى من يساعدها ويشاركها في المهام الموكلة إليها، وأصبحت الحاجةُ ماسةً إلى المشاركة المجتمعة في التعليم كأحد التوجهات الجديدة فيه.

إن مفهومَ المشاركة المجتمعية له جذورٌ تاريخيةٌ عميقة تمتد إلى ما قبل التاريخ؛ حيث ظهرت التربيةُ الاجتماعيةُ، والتي تهدف إلى إعداد الفرد كي يكون عضوًا مشاركًا في الأنشطة الاجتماعية، ولكن المشاركة المجتمعية في التعليم تعد من المفاهيم الحديثة عندما ظهر اتجاهٌ نحو توجيه أولياء الأمور وأصحاب الأعمال ومؤسسات المجتمع للمساهمة في إصلاح التعليم ودعمه (الحرون وعطوة، 2014م).

وتُعدُّ المدرسةُ الثانوية من أهم مراحل التعليم باعتبارها همزة الوصل بين التعليم الأساسي والتعليم الجامعي، وكذلك مرحلة منتهية وموصلة في آن واحد، فهي تمثل نهايةَ السُّلمِ التعليمي لبعض الطلاب الذين ينخرطون في سوق العمل، بينما تمثلُ للبعض الآخر مرحلةً انتقاليةً للتعليم الجامعي، كما أنها تضم طلبةً في مرحلة عمرية حرجة، تتمثل في مرحلة المراهقة التي تتطلب حاجاتٍ تربويةً خاصة؛ لذا تحظى المرحلةُ الثانويةُ بالاهتمام، وتنفيذِ البرامج التطويرية؛ لأن نجاح المرحلة الثانوية سيؤثر في التعليم الجامعي، وسوف ينعكس أثرُه على التعليم الأساسي بصفة خاصة وعلى المجتمع بصفة عامة.

ومن أبرز التوجهاتِ المستقبلية الذي يشهدها المجتمعُ السعوديُّ اليوم انطلاقُ رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في عام 2016م، والتي شكلت صياغةً لمستقبل تتطلع الدولةُ بكاملها للوصول إليه، كما تمنح المواطنين هدفًا للمشاركة فيه، وامتلاكه، والسعي لتحقيقه؛ حيث تبدأ الرؤيةُ من المجتمع وإليه تنتهي، وتعتمد على ثلاثة محاور أساسية هي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، وتم ترجمةُ الرؤية إلى أهداف استراتيجية؛ لتنفيذها ومتابعتها بفعالة، واعتُمد لتحقيق هذه الأهداف (12) برنامجًا، وجاءت جملةٌ من تلك الأهداف كموجهاتٍ لتنفيذ المشاركة المجتمعية في المدارس، ومنها: تشجيعُ العمل التطوعي، ورفعُ مشاركة القطاع الخاص في التعليم، وتعزيزُ مشاركة الأسر في تحضير مستقبل أبنائهم، ودفعُ الشركات نحو

مسؤولياتهم الاجتماعية، وتنوعُ مصادر تمويل التعليم، ودعمُ القطاع غير الربحي وتمكينهم من تحقيق أثر أعمق في المجتمع، والسعيُ إلى خصخصة بعضِ القطاعات الحكومية ومنها التعليم (رؤية 2030، 2016م).

ويعول التربويون على المشاركة المجتمعية لتحقيق تلك الأهداف، وهذا ما أكده كلٌّ من النبوي والكركي ورشاد والعسيلي (2015م) بأن المشاركة المجتمعية هي أنجح الوسائل المتاحة فاعليةً في إنجاز الغايات والأهداف الكبرى للمجتمع.

وقد حددتْ العديدُ من الدراسات ما تحققه المشاركةُ المجتمعية في التعليم من أهداف؛ مثل دراسة كلٍّ من (الوكيل، 2012م)، و(جمال الدين؛ أحمد؛ عبد الشافي، 2015م)، و(أيوب، 2013م)، و(مروة، 2013م)، و(علي، 2013م)، والتي يمكن تصنيفها بشكل مختصر كما يلي: أهداف تعليمية: تتمثل في جودة المنتج التعليمي بما يتناسب مع متطلبات المجتمع. وأهداف تربوية: تتمثل في تعزيز قيم التطوع والمشاركة والإيثار والتعاون والديمقراطية وغيرها. وأهداف اجتماعية: تتمثل في خلق معايير الثقة المتبادلة بين الأفراد، وزيادة وعي المجتمع ومسئوليته ومناصرته للعملية التعليمية، وتنمية العلاقاتِ بين سلطات التعليم وسلطات الحكومة والهيئات. وأهداف إدارية: تتمثل في تقليل السلبيات التي يعاني منها التعليم والناجمة عن المركزية الشديدة في إدارته. وأهداف اقتصادية: تتمثل في التغلب على نقص الموارد المالية اللازمة لتجويد التعليم، وتقييم الطلاب ليصبحوا قوةً منتجة في المجتمع.

وتعدُّدُ أهداف المشاركة المجتمعية في التعليم العام يفسر تعددَ مجالاتها؛ حيث أشارت دراسةُ (القرشي، 2011م) إلى أن مجالات المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية، تتمثل في: تطوير إدارات المدارس الثانوية الحكومية، وتمويل هذه المدارس، ورفع المستوى التحصيلي لطلاب المدارس الثانوية، وربط خريجي المدارس الثانوية بسوق العمل، وأيضا توفير فرص التنمية المهنية لمعلمي المدارس الثانوية.

تتعددُ النظرياتُ الاجتماعية التي يمكن أن تساعد في بناء العلاقات بين المدرسة والمجتمع وفهم تفاعلاتها، وترى الدراسةُ الحاليةُ أن نظريةَ النسق الاجتماعي المفتوح من النظريات التي يمكن أن تسهم في فهم بناء المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع.

تدور الفكرةُ الأساسية لنظرية النسق الاجتماعي المفتوح في تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، ويعرض بارسونز أربعةَ متطلباتٍ أساسية تشير إليها النظرية العامة للأنساق، وهي: التكيف مع الظروف المحيطة بالنسق، وتحقيق الهدف المنشود، والتكاملية بين المكونات الفرعية للنسق الأكبر، والمحافظة عليه والاستمرار في

بقائه، وبذلك ينظر إلى النسق الاجتماعي كتنظيم (علام، 1994م، 36).

وقدَّمَ (كان وكاتز) نموذجًا للنسق الاجتماعي المفتوح يعتمد على مدخلاتٍ تتضمن ما تقدمه الأنساقُ في المجتمع للمنظمة الاجتماعية المعنية (المدرسة)، وعملياتٍ تتفاعل بين تلك الأنساق، ومخرجاتٍ لتحقيق الأهداف المنشودة للمنظمة الاجتماعية، وتغذية عكسية تتمثل في رد فعل البيئة الخارجية على ما ينتجه النسقُ من مخرجات (عودة، 2014م). ويمكن الاستفادةُ من النموذج (كان وكاتز) كموجهٍ للدراسة الحالية، وتطبيقه على المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية؛ بحيث تكون المدخلاتُ هي المبادرات التي تقدمها مؤسساتُ المجتمع للمدرسة الثانوية، والعمليات تتمثل في تحويل هذه المدخلات عبر تفاعلها مع أنظمة المدرسة إلى المخرجات التي تظهر أمام المجتمع ليحكم على نجاح عملياتها، وتقديم التغذية الراجعة لبناء شراكات جديدة بين المجتمع والمدرسة.

ومن جهةٍ أخرى تشير دراساتٌ علمية وتجارب للدول المتقدمة إلى أن المشاركةَ المجتمعية في المدارس حققت فوائدَ ملموسة؛ فقد توصلت دراسةُ (الحرون وعطوة، 2014م) إلى أن المشاركة المجتمعية أدت إلى زيادةٍ ملحوظة في مستوى التحصيل العلمي للطلاب من خلال إشراك أصحاب الأعمال في تدريب المعلمين، وتطوير المناهج المساعدة لكل صف، كما أن تأسيسَ مجلس الأمناء في بعض المدارس ساهم في الحصول على الاعتماد التربوي. وهدفتْ دراسةُ ريدي وديفي (Reddy & Devi, 2015) إلى معرفة مجالات المشاركة المجتمعية التي تسهم في تحقيق الأهداف التعليمية، وتوصلت الدراسةُ إلى نتائج منها: أن مشاركةَ المجتمع المحلي والوالدين مع المعلمين في الأنشطة المدرسية تؤدي إلى زيادة حضور الطلاب، وتحسين عملية التعليم في المجتمع، والحضور المنتظم للمدرسين، وأيضا تنعكس في زيادة كفاءة المدارس.

وفي كثير من دول العالم المتقدمة منحتْ المشاركةُ المجتمعية الفعالة في التعليم فرصةَ إثراء العملية التعليمية؛ وذلك من خلال صياغة الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه المدرسة، فقد قدمت دراسةُ (مهنا، 2014م) عرضًا للتجارب الدولية في مجال المشاركة المجتمعية في التعليم، ومن التجارب الجديرة بالإشارة تجربة دولة ماليزيا التي وضعت رؤية 2020 لتصبح ماليزيا إحدى الدول المتقدمة؛ ولذا تم تأسيسُ نظامٍ تعليميٍّ قائم على المجتمع كالأسرة والمجتمع المحلي. سعت المدرسةُ الثانوية بماليزيا على تعميق المشاركة مع المجتمع المحلي من خلال التنسيق مع أقرب مصنع مجاور للمدرسة؛ بهدف تقديم برامج التعليم المهني التطبيقي، وقد نجحت هذه المشاركةُ في تطوير

مهارات الطلبة، كما سمحت المدرسةُ الثانوية للمجتمع بالاستفادة من مرافق وتجهيزات المدرسة. وعرضت دراسةُ (الصائغ، 2014م) بعضَ التجارب الدولية في مجال مشاركة الجامعات مع مدارس التعليم العام، ومن المشاركات الجديرة بالذكر مشاركةُ جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية مع المدارس الثانوية؛ وذلك لمساعدة المعلمين على مواجهة التغيرات التي يتطلبها تدريسُ مادة العلوم، وكانت أطراف المشاركة: أعضاءَ هيئة التدريس، ومعلمي العلوم والمتخصصين من مؤسسات المجتمع، وقامت علاقاتٌ بينهم؛ يتناقشون ويتبادلون من خلالها الأفكارَ والزيارات، وحقق هذا المشروعُ تعديلَ بعض ممارسات المعلمين في الصف الدراسي، ورفعَ مستوى المشاركة والحوار بين المدرسة من جهة ومؤسسات المجتمع والجامعة من جهة أخرى، وتعرف أعضاء هيئة التدريس على الواقع الذي انعكس على أداء الجامعات. وفي دولة فرنسا اتُّبع نظامُ التقويم الذاتي بالمدارس، وذلك في ضوء مشروع المؤشرات؛ حيث تقوم المدارسُ الفرنسيةُ بتقويم ذاتها في ضوء بعض المؤشرات التي وضعتها الوزارة بمشاركة بعض الجهات، مثل: الإدارات المحلية للتعليم، وبعض مؤسسات المجتمع المدني، وبعض أولياء الأمور المهتمين بالتعليم، ومن هذه المؤشرات: عدد ساعات العمل، والمقررات الدراسية، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية للمدرسة، ومعدل البطالة، ووصف السكان النشيطين اقتصاديًّا، واندماج المدرسة في الاقتصاد المحلي، وحقق نظامُ التقويم الذاتي تطويرَ العملية التعليمية بالمدارس. (أحمد، 2010م).

يُعَدُّ استعراضُ نتائج لدراسات واقع المشاركة المجتمعية في المدارس من المنطلقات الهامة في فهم الواقع، والقدرة على بناء تطوير المستقبل، مهما اختلف تطبيق تلك الدراسات حسب الزمان والمكان، ومن الدراسات التي تناولت واقعَ المشاركة المجتمعية في المدارس دراسةُ (الجعيدي، 2012م)، والتي هدفت إلى التعرف على دور الإدارة المدرسية والآليات التي تتبعها في تفعيل المشاركة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي، وقد توصلت الدراسةُ إلى ضعفِ دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي، وذلك من وجهة نظر مديرات المدارس الثانوية للبنات بمدينة الرياض، وضعفٍ واضح في الآليات التي تتبعها الإدارةُ المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي، كما أشارت دراسةُ (الوكيل، 2012م) إلى أن المشاركاتِ المجتمعية في المدارس بمصر قليلةٌ، وبسيطة، ولا تمتلك التنظيمَ والتنسيقَ مع الجهات المعنية بعملية المشاركة المجتمعية في التعليم.

أجرى موثوني (Muthoni, 2015) دراسةً ناقدةً

لأثر مشاركة المجتمع على إدارة المدارس الثانوية في مقاطعة ماشا كوس بكينيا، وخلصت الدراسةُ إلى أن عددًا قليلًا من الآباء ساعدوا طلابهم في العمل المدرسي، في حين أن نسبةً ضئيلةً من أفراد المجتمع ناقشوا المشاكلَ المدرسية، كما أشارت الدراسةُ أن أقليةً من المجتمع المحلي شاركت في عملية صنع القرار في هذه المدارس.

كان الهدفُ الرئيس لدراسة إمينالو وكاميلوس (Emenalo & Camillus, 2013) التأكدَ من مشاركة المجتمعات المحلية في تطوير المدارس الثانوية العليا في منطقة أوكيغو للتعليم في نيجيريا، وتشير النتائجُ إلى أن المجتمعات المحلية في منطقة أوكيغو تسهمُ في تطوير مدارسها الثانوية من خلال التبرع بالأراضي، والأموال، ودفع الرسوم المدرسية لأطفالها في المدارس، وكشفت النتائجُ أيضًا أن المجتمعاتِ لا ترصد ما تقدمه من دعم لضمان الاستخدام السليم للأموال المتاحة للمدارس.

هدفت دراسةُ كامبوغا (Kambuga, 2013) إلى معرفة دور مشاركة المجتمع في البناء المستمر للمدارس الثانوية في تنزانيا، وأشارت نتائجُ الدراسة إلى أن مشاركةَ المجتمع المحلي في البناء الجاري للمدارس الثانوية تأخذ أشكالًا مختلفة من المساهمة النقدية أو مساهمة القوى العاملة، وأن طبيعةَ المشاركةِ تكون على شكل مساهمةٍ نقدية، أما مساهمة القوى العاملة فتكون محدودة، ولا يشارك المجتمع في عمليات صنع القرار في المدرسة.

ومن جهة أخرى اتفقت كلٌّ من دراسة (أيوب، 2013م)، ودراسة (مروة، 2013م)، ودراسة (علي، 2013م) على أن انهماكَ المعلمين في تحمل الأعباء الدراسية الكثيرة، وانشغالَهم بالأعمال الإدارية المنهكة يقلل ويحدُّ من تفعيل المشاركة المجتمعية داخل المدارس، ويعمل على عدم الاهتمام بها من قِبل المعلمين.

وأشارت دراسةُ (عيد، 2009م) إلى وجود خوفٍ لدى الأفراد والمنظمات المدنية من توجيه الدعم المالي للمؤسسة التعليمية، وتوجد ندرةٌ لتنفيذ المؤسسة التعليمية لبرامج تساهم في تحفيز مشاركة المجتمع المحلي لتقديم الدعم، وضعف الخدمات المشتركة بين المؤسسات التعليمية والمجتمع المحلي، مع وجود ضعف في البنى التحتية للمدارس في العديد من المدن المصرية. وهذا ما تؤكده دراسةُ (جمال الدين؛ أحمد؛ عبد الشافي، 2015م)، وهو أن أهمَّ المعوقات المتعلقة بالجانب الاجتماعي في تنفيذ المشاركة المجتمعية هو ضعفُ ثقة أفراد المجتمع بفاعلية الجودة بالمؤسسة التعليمية، وتخوّفُ أفرادِ المجتمع من تورطهم في تبرعات للمؤسسة التعليمية، وغيابُ ثقافة التعاون بين الجهات المدنية والمنظمات والهيئات المحلية وأولياء الأمور والمؤسسة التعليمية، والنظرةُ السلبية للمشاركة الاجتماعية ورؤيتهم لها بأنها السببُ في ضياع العملية التعليمية.

وكشفت دراسةُ سيلاس (Silas, 2007) دورَ

المجتمع المحلي في إدارة المدارس الابتدائية، وكيفية الاضطلاع بهذه الأدوار لتحقيق النتائج المرجوة في التعليم، وخلصت الدراسةُ إلى وجودِ فرقٍ معنويٍّ بين أصحاب المصلحة في نظرتهم حول إدارة المدارس الابتدائية في ولاية كادونا بنيجيريا، كما توصلت الدراسةُ إلى أن العواملَ التي تعوق مشاركةَ المجتمع المحلي في مجال التعليم تتمثل في: الأمية، والفقر، والاختلافات السياسية، والخلافات المجتمعية والعِرقية والدينية، وأوصت الدراسةُ إلى أن يُنير المعلمون أعضاءَ المجتمع على أهمية مشاركتهم في إدارة التعليم الابتدائي.

وهدفت دراسةُ (شطا، 2016م) إلى التعرف على المعوقات التي قد تحول دون تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية بمحافظة دمياط بمصر، وتوصلت النتائجُ لوجود عدد من المعوقات التي تؤثر على تفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية بدرجة مرتفعة، أهمها: قلة الوعي بثقافة المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، والكثافة الطلابية.

وفي الجانب الآخر جاءت دراساتٌ تُقدِّمُ الحلولَ والمقترحات التي تسهم في تفعيل المشاركات المجتمعية؛ فقد هدفت دراسةُ (فريحات، 2014م) إلى إبراز أهمية دور المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي، وارتباطها بالتطورات المعاصرة، وتوصلت الدراسةُ إلى نتائج من أهمها: أن الأفراد -خبراء ومختصين وقادة مجتمع- والمنظمات والجمعيات الأهلية يمكن أن يقدموا خبراتهم في مجال التربية والاقتصاد والعلوم، وبالتالي يمكن توظيفها في الانتفاع بآرائهم ومقترحاتهم في سبيل النهوض برسالة المدرسة، ومساعدتها على تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية؛ وذلك عن طريق: تقديمِ المقترحات المتعلقة بالتطورات المعاصرة من ثورة معرفية وتكنولوجية، ودعمِ حلقات النقاش والدورات التدريبية لتنمية العاملين بالمدرسة، ودعمِ الأبحاث والدارسات المتعلقة بالإصلاح المدرسي، وعقدِ الندوات والمؤتمرات المشتركة بين أولياء الأمور والعاملين بالمدرسة لتبادل الخبرات.

هدفت دراسةُ (الزامل، 2016م) إلى معرفة إسهامات شبكات التواصل الاجتماعي في تفعيل المشاركة المجتمعية لدى الشباب السعودي، وتوصلت نتائجُ الدراسة - والتي طُبقت على شبابٍ من المجتمع السعودي - إلى أن هناك إسهاماتٍ واضحة لمواقع التواصل الاجتماعي في تفعيل ثقافة المشاركة الاجتماعية، وقد أظهرت نتائجُ الدراسة أن المشاركةَ الاجتماعيةَ كانت في مقدمة المشاركات، تليها المشاركةُ السياسية، ثم المشاركة المدنية والحقوق العامة.

وتناولت دراسةُ كلٍّ من (النبوي والكركي ورشاد، والعسيلي، 2015م) المتطلباتِ الأساسية لتفعيل المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية في فلسطين من جهة

نظر مديريها، وتوصلت الدراسةُ إلى أن أبـرزَ المتطلبـاتِ لتفعيل المشاركة المجتمعية ما يلي: تشكيل البناء التنظيمي الذي يحكم برنامجَ المشاركة المجتمعية، وإزالة العقبـات المؤسـسية والتـي تعـترض سـبيلَ مـشاركة المـواطنين ومؤسسات المجتمع، وتبني نظام لا مركـزي وعلاقـات ديمقراطية تشجع وتـدعم المـشاركة المجتمعيـة، ومـنح مدير المدرسة الدورَ الأكبر في حريـة التـصرف وصـناعة القرارات واتخاذها، وسن التشريعات لمؤسسات المجتمع المحلي بتقديم الدعم للمدرسة، وتوفير العدد الكاف من الكـوادر البـشرية المؤهلـة بالمدرسـة لتفعيـل المـشاركة المجتمعية.

ممـا سـبق يتـضح أهميـةُ المـشاركةِ المجتمعيـة في التعليم وخاصة في مرحلة الثانوية، وتأتي ضرورةُ الأخذ بهـا نتيجـةً للتغـيرات التـي يـشهدها العـالمُ في جميـع المجالات؛ الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة المدرسـة عـلى الوفاء بالتزاماتها فلجأت إلى طلب المساعدة من المجتمع، ويشهد المجتمعُ السعودي اليوم رغبةً في إحداث تغيرات جذريـة عـلى جميـع الأصـعدة؛ لتتوافـق مـع المتطلبـات والتغيرات الدولية، وذلك بإطلاق رؤيـة المملكـة 2030 التي تتضمن أهدافًا شاملةً في جميع المجالات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، ويُعدُّ التعلـيمُ مفتاحًـا لتحقيق الرؤيـة مـن خـلال النظـر إلى أهـدافها، كـما أن المشاركةَ المجتمعية في التعليم من أبرز المشاريع التعليمية التي يُعوَّلُ عليها في تحقيق متطلبات الرؤية.

مشكلة الدراسة:

قدمت رؤيـةُ المملكـة 2030 عـددًا مـن الـبرامج والمشروعات التي يجب عـلى قطاعـات الدولـة الالتـزام بتنفيذها لتحقيق أهداف الرؤية، ومن أبرز هذه الـبرامج التي ترتبط بالدراسة الحالية: العمل على إشراك 80٪ من الأسر في الأنـشطة المدرسـية التـي تعـزز مـشاركتهم في العمليـة التعليميـة، وإنـشاء مجـالس لأوليـاء الأمـور يطرحون من خلالها اقتراحاتهم ويناقشون القضايا التـي تمس تعليم أبنائهم. وزيادة نسبة المشروعات الخيرية التي لها أثر اجتماعي، ومساهمة القطاع غير الربحي في تقـديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكـرة لتعزيـز المـشاركة التعليمية. وتوفير برامج تدريبية للمعلمين وتأهيلهم من أجـل تحقيـق التواصـل الفعّـال مـع أوليـاء الأمـور ومؤسسات المجتمع. (رؤية المملكة 2030، 2016م).

ولتنفيذ هذه الالتزامات فقـد فُـرِضَ عـلى وزارة التعليم في السعودية البحث عن آليات وبرامج تنفذ مـن خلالها تلك الالتزامـات، وتعـد المـشاركةُ المجتمعيـة في المدارس البرنامجَ المعنيَّ بتنفيـذ هـذه الالتزامـات التـي تقـوم عـلى المـشاركة بـين المدرسـة والأسرة مـن جهـة والمؤسسات غير الربحية والحكومية من جهة أخرى؛ لذا جاءت الدراسةُ الحاليةُ للمساهمة في وضع تصورٍ مقترحٍ لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق رؤيـة

المملكة 2030، ويمكن صياغةُ مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق رؤية المملكة 2030؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1 – معرفة واقع المشاركة المجتمعية في مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض.

2 – معرفة أبرز المعوقات التي تواجه تفعيلَ المشاركة المجتمعية في مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض.

3 – معرفة متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض.

4 – الوصول إلى التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق رؤية المملكة 2030.

أسئلة الدراسة:

1 – ما واقع المشاركة المجتمعية في مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض؟

2 – ما أبرز المعوقات التي تواجه تفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض؟

3 – ما متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض؟

4 – ما التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق رؤية المملكة 2030؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهميةُ الدراسةِ الحالية من الناحية النظرية في تطوير مفهوم المشاركة المجتمعية في التعليم لارتباطها بمفاهيم جديدة فرضتها التغيراتُ المعاصرة في جميع مجالات الحياة، ومن الناحية التطبيقية يمكن أن تسهمَ نتائجُ الدراسة الحالية في المساعدة في بناء برامج المشاركة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والأسرة من جهة، والمدرسة ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى، وكذلك إثارة وعي أفراد المجتمع والمؤسسات والهيئات غير الربحية بأهمية المشاركة المجتمعية في النظام التعليمي، كما يمكن أن تمتد الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية إلى تعزيز برامج المشاركة المجتمعية في باقي المدارس والجامعات.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على: واقعِ المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية ومعوقاتها، ومتطلباتِ تفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق رؤية المملكة 2030، وتقديم تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية.

الحدود البشرية: تقتصر الدراسة على عينة من مديري ومعلمي المدارس الثانوية بمدينة الرياض، وخبراء في التربية.

الحد الزمني: أجريت الدراسة الميدانية في الفصل

الدراسي الأول من العام 1438/ 1439هـ.

الحد المكاني: المدارس الثانوية الحكومية للبنين بمدينة الرياض.

مصطلحات الدراسة:

تُعرف المشاركةُ المجتمعية في المدرسة الثانوية إجرائيًّا بأنها رغبة واستعداد الأفراد والأسر والمنظمات الخاصة والعامة في مشاركة المدرسة الثانوية بتقديم الإسهامات والمبادرات المعنوية والمادية؛ للارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية وفق متطلبات رؤية المملكة 2030.

وتعرف رؤية المملكة 2030 في هذه الدراسة بأنها مشاركةُ مؤسساتِ التعليم مع مؤسسات المجتمع الأخرى لتحقيق الأهداف التي تسعى لها الرؤيةُ.

منهج الدراسة:

تم استخدامُ منهج البحث النوعيِّ لدراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية، ويمكن اعتبارُ الأسلوب الذي تم استخدامه بالدراسة الأسلوبَ النوعي الظاهري؛ حيث إن هذه المنهجية تكون مناسبةً عندما يكون هدفُ الدراسة استكشافَ ما قلَّ كتابته عن الظاهرة. (Denzin, & Lincoln, 2000) كما تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوب دلفاي للوصول إلى التصور المقترح بناءً على آراء الخبراء الذين يملكون الخبرة في موضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في المدارس الثانوية بمدينة الرياض التي تفعل المشاركة المجتمعية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عشر مدارس ثانوية؛ وذلك لامتلاك تلك المدارس فاعليةَ المشاركة المجتمعية في المدرسة بطريقة قصدية، وهذه الطريقة مناسبة لاختيار العينات في البحث النوعي (أبو علام، 2013، 195). وقد بلغت عينة الدراسة (62) فردًا موزعين بين مدير مدرسة ومعلم، وتم اختيار عدد (15) خبيرًا بطريقة قصدية من أعضاء هيئة التدريس في مجال أصول التربية والإدارة التربوية لهم اهتمامات بالمشاركة المجتمعية.

أدوات الدراسة:

أولًا: المقابلة:

استُخدِمتْ المقابلةُ الشخصية شبهُ المقننة بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة في مجال المشاركة المجتمعية، والاعتماد على أهداف الدراسة، وإجراء دراسة استطلاعية لمقابلة اثنين من أفراد مجتمع الدراسة؛ حيث اشتملت الأداة على اثني عشر سؤالًا مرتبطا بأهداف الدراسة، وهذه الأسئلة هي:

1 – ما مجالات التعاون والمشاركة التي حدثت بين مدرستكم وأسر طلابكم؟

2 – ما تقديرك لمستوى المشاركة المجتمعية في مدرستكم، مع توضيح المبررات لهذا المستوى؟

3 – مـــا المجـــالات التربويـــة والتعليميـــة في مدرستكم (إدارة مدرسية، تدريب المعلمين، نشاط،...) التي ترى أنها حظيت بالمشاركة المجتمعية؟ ولماذا؟

4 – ما مستوى معرفة المعلمين والطلاب وأولياء الأمور بالمشاركة المجتمعية؟

5 – ما مـدى تـوفر أدلـة أو إجـراءات واضـحة للمشاركة المجتمعية في مدرستكم؟ وإذا كانت موجـودة ما هي تلك الإجراءات؟

6 – ما الأهداف التي حققتها المشاركة المجتمعية في مدرستكم من وجهة نظركم؟

7 – مـا المجـالات التربويـة والتعليميـة المناسـبة لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدرستكم؟

8 – مـا المؤسـسات الأهليـة والحكوميـة التـي شاركت معكم لتفعيل المشاركة المجتمعية؟

9 – ما المؤسسات الأهلية والحكومية التـي تـرى أنها سوف تُفعِّل المـشاركة المجتمعيـة بـشكلٍ أفـضل في مدرستكم؟

10 – هـــل تـــرى فرصـــة متاحـــة في المـــستقبل لمدرستكم لتطبيق المشاركة المجتمعية؟ وكيف؟

11 – ما مقترحاتكم في تفعيل المشاركة المجتمعية في مدرستكم؟

12 – ما برامج المشاركة المجتمعية التي يمكن أن تسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030؟

أسلوب جمع البيانات:

تم إجراءُ المقابلات مع أفـراد العينـة مـن خـلال إجاباتهم على أسئلة المقابلة.

الصدق والثبات:

مـرَّت عمليـةُ الـصدق في هـذه الدراسـة بعـدة مراحل، هي:

أولًا: صدق أداة الدراسة: والتي تمثلت في أسـئلة المقابلة شـبه المقننـة؛ حيـث تـم عرضـها عـلى مجموعـة المحكّمين ذوي الخبرة في التخصصات التربوية، الـذين ارتأوا أنها مناسبة.

ثانيًـا: صـدق تطبيـق أداة الدراسـة: باعتبـار أن الباحث جزءٌ من أدوات البحث في البحوث النوعية فقد تم إجراءُ المقابلة في العينة الاستطلاعية عـلى اثنـين فقـط من مجتمع الدراسة، وطلب من خبير في إجراءات المقابلة بإجراء نفس المقابلة معهم بعد فترة من الزمن، ومـن ثَـم تم مقارنةُ النتائج للمقابلتَين، ووجد أن هنـاك تطابقًـا في الإجابات بين مقابلة الباحث ومقابلة الخبير بنسبة تطابق 93٪، مما يشير إلى صدق تطبيق الأداة.

ثالثًـا: صـدق المعلومـات وموضـوعيتها: كانـت بيانات المقابلة عبارة عن استجابات لفظية وغير لفظيـة، في شـكل مقـابلات معمقـة، وقـد سـمح المـشاركون بتـسجيل المقابلـة صـوتيًّا، وأعطيـتْ الفرصـةُ الكافيـة للإجابة وطرحِ أسئلةٍ فرعية موقفية من الأسئلة الرئيسة،

وقد استخدم الباحثُ دفترًا خاصًّا بالمقابلات لتسجيل بعض الانطباعات الشخصية، أو ما يُسمى بلغة الجسد من خلال: (نبرة الصوت وتحرك اليدين، والعينين، والاندفاع نحو الإجابة)، وتم توثيقها، وفي حالة وجود إجابات مبهمة من المستجيبين يتم طرحُ أسئلة إلحاقية، وبذلك أصبحت بيانات المقابلات عبارة عن مادة مسجلة وملاحظات تم تدوينها من قِبل الباحث في دفتر اليوميات، وقد تمت المقابلةُ في بيئة المدرسة، وتتراوح ما بين (20–40) دقيقة للمستجيب الواحد.

كما يعتمد الصدقُ في البحوث النوعية على درجة التشبع (saturation)، والذي يشترط ربطَ درجة التشبع بالتنوع الهادف للآراء؛ حيث لابد أن تناقش بعضها بعضا، وهو الثراء الذي يميز البيانات النوعية، وفي الدراسة الحالية تم الوصولُ إلى درجة عالية من التشبع، من خلال اختيار الفئة المشاركة أولًا، وثانيًا لم تتوقف عملية جمع البيانات حتى وُجِدَ أنه لا جديد فيما يطرحه المشاركون من معلومات. (Merriam, 2002) إضافة إلى أنه قد تم إدراجُ اقتباساتٍ مباشرة من حديث المشتركين، والعودة إلى التسجيل عدة مرات كضمان لصدق النتائج التي تم الحصول عليها.

ثبات الأداة: قام الباحثُ بمقابلةِ اثنين من العينة الاستطلاعية، وبعد أسبوعين عاد وقابل نفس الشخصين، ومن ثم قارن نتائجَ المقابلة الأولى مع نتائج المقابلة الثانية، وطابق الإجاباتِ والمعلومات التي وردت في كلا المقابلتين، ووجد أنها متطابقة بدرجة 97٪، مما يعني أن الأداةَ والباحثَ يمتازان بثبات عالٍ في إجراءات المقابلات.

تحليل البيانات وتصنيفها:

لقد تم اتباعُ طريقة التحليل الاستقرائي للبيانات، أي: من الجزء إلى الكل، من مقابلات معمقة لفظيًّا، إلى وصف قصصي، ثم إلى المفاهيم والتجريدات.

فقد تم تصنيفُ البيانات النوعية التي تم جمعها من إجابات أفراد العينة على أسئلة المقابلة في هذه الدراسة بإعطاء الجزئيات عناوين بحسب المعلومات التي حوتها، ومن ثم ترقيتها في مجموعة من الأنماط داخلها مجموعة من الأنساق، تُمثلُ في مجموعها أهم الإجابات على أسئلة الدراسة الحالية، وعلى هذا تم ترتيبُ تصنيفِ البيانات الكيفية في الدراسة وفق الخطوات الآتية: 1) إعطاء الجزئيات عناوين بحسب محتواها. 2) ترقية الجزئيات إلى مجموعة من الأنساق. 3) تصنيف مجموعة الأنساق إلى أنماط مختلفة.

ثانيًا: دلفاي:

مرّ بناءُ التصور المقترح بثلاث جولات مع الخبراء على النحو التالي:

1 – الجولة الأولى: كانت عبارة عن مقابلة للخبراء والتعريف بالدراسة وأهدافها ونتائجها الميدانية،

والاتفاق على المحاور الرئيسة للتصور.

2 – الجولة الثانية: إعداد التصور المقترح في صورته الأولية بشكل متكامل، وتم إعدادُه بناءً على متطلبات رؤية المملكة 2030، وعلى أدبيات الدراسة، ونتائج الدراسة الحالية، وآراء الخبراء في الجولة الأولى.

3 – الجولة الثالثة: تم الأخذُ بجميع ملاحظات الخبراء في الجولة الثانية، وعُدِّلَ التصورُ بناءً على تلك الملاحظات، ثم إرساله لهم، ولم تكن في هذا الجولة ملاحظاتٌ تذكر تستدعي عرض جولة رابعة؛ لذا تم اعتمادُ التصور في هذه الجولة.

وتجدر الإشارةُ إلى أن عددَ الخبراء الذين استمروا إلى نهاية الجولة الثالثة (13) خبيرًا.

نتائج الدراسة:

أولًا: النتائج ذات الصلة بالسؤال الأول: للإجابة عن السؤال الأول: الذي نصه: (ما واقع المشاركة المجتمعية في مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض؟) تم تصنيفُ البيانات النوعية التي تم جمعها من إجابات أفراد العينة على أسئلة المقابلة؛ وذلك للوصولُ إلى واقع المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية التي كانت على النحو التالي:

1 – توجد علاقاتٌ ومشاركاتٌ بين المدرسة الثانوية وأسر طلابها، وتتركز هذه العلاقات والمشاركات في: حضور أولياء الأمور مجالسَ الآباء، وزيارة المدرسة للتعرف على المستوى العلمي لأبنائهم، ومتابعة حضورهم وتأخرهم، وقد قويت هذا العلاقةُ؛ وذلك بفضل التواصل الإلكتروني بين المدرسة والأسرة؛ فما إن يتغيب الطالب عن المدرسة أو يتأخر إلا وتصل والدَه رسالةٌ نصيةٌ على هاتفه (النقال) فورًا تفيد بغيابه أو تأخره عن الحضور، أما المشاركة المتمثلة في تطوير مجال من المجالات التعليمية في المدرسة فتعد نادرة.

2 – تعد المشاركاتُ المجتمعية في المدارس الثانوية بسيطة من حيث عددها؛ فقد يمر على المدرسة فصلٌ دراسيٌّ كامل، ولم يحدث إلا مشاركة واحدة، وتكون بسيطةً من حيث أهدافها، وتنظيمها، والوقت الذي تحتاجه، ومن حيث مضمونها فقد تكون عبارة عن شخص متحدث مهتم بجوانبٍ ثقافية، أو اجتماعية يقدم محاضرةً على الطلاب في وقت النشاط.

3 – أن المشاركةَ المجتمعية في المدارس الثانوية محدودةُ المجالات، فالمشاركةُ المجتمعية تركز على النشاط المدرسي، وهناك مشاركاتٌ بسيطة في خدمات الطلاب وإقامة دورات بسيطة للمعلمين، ولكن يوجد مجالات قد تكون معدومة نهائيًّا، مثل المناهج، والإدارة المدرسية.

4 – أن تنظيمَ المشاركة المجتمعية غيرُ واضح أو في الأصح لا يوجد تنظيمٌ للمشاركة المجتمعية؛ لذا يوجد غموضٌ في تنظيم المشاركات، وأصبحت تعتمد على اجتهادات فردية لمدراء المدارس، وكل مدرسة لها

نهجها وأسلوبها.

5 – عدم وضوح مفهوم المشاركة المجتمعية لدى الطلاب وأولياء الأمور، وحتى المجتمع بشكلٍ عام، سواءً كأفراد أو مؤسسات مدنية أو حكومية، وقد يصل الأمر إلى أن بعض المعلمين لا يفهمون أهمية المشاركة المجتمعية وأهدافها، ومبادئها، وأبعادها، ويرون أنها للكسب المادي، أو الاستفادة من هذه الجهات في توفير خدمات مادية ملموسة لا تصل بالعملية التعليمية أو التربوية إلى هدفها المنشود.

6 – غياب الهدف التربوي في عملية المشاركة المجتمعية؛ حيث لا تنطوي على أهداف تربوية لدى أذهان التربويين في المدرسة، بل يعتبرون أن المشاركةَ المجتمعية محاولةٌ لمساعدتهم في بعض الإجراءات، مثل: شغل حصة النشاط في المدرسة؛ لتخفيف العبء عن المدرسة، وتقديم خدمات للطلاب في إصلاح أو بناء شيء ما في المدرسة، أو تدريب المعلمين، أو غيرها، فيرون أن هذه الأشياءَ لا تنطوي على الهدف التربوي؛ ولذلك فإن القيمَ التي تقوم على المشاركة المجتمعية غيرُ موجودة في أذهان كثير من المعلمين ومدراء المدارس، والتي تتمثل مثلًا في: قيم التطوع، قيم التعاون، قيم المشاركة، قيم المساعدة.

ثانيًا: النتائج ذات الصلة بالسؤال الثاني: للإجابة عن السؤال الثاني: الذي نصه: (ما أبرز المعوقات التي تواجه تفعيل المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية بمدينة الرياض؟) تم تصنيفُ البيانات النوعية التي تم جمعها من إجابات أفراد العينة على أسئلة المقابلة، وبذلك تم الوصولُ إلى معوقات المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية على النحو التالي:

1 – يأتي في المرتبة الأولى من معوقات تفعيل المشاركة المجتمعية: المعوق الثقافي؛ والذي يتمثل في عدم وعي المجتمع بثقافة المشاركة المجتمعية وعدم فهمها، وما تنطوي عليه من أهداف تخدم العملية التعليمية والتربوية، وتُسهم في نجاح أهداف المدرسة وضمان جودتها، ويمتد عدمُ الفهم بين الطلاب وأولياء الأمور، وحتى بين بعض المعلمين، ومن ناحية أخرى فإن هناك ثقافةً مترسبة لدى الكثير من أفراد المجتمع؛ حيث يرون أن المدرسة هي مؤسسة حكومية، وأن الحكومة هي المعنية بتقديم هذه الخدمات، وأن فئات المجتمع غيرُ معنيّة بها، أو قد يكون من العيب المساهمة في مؤسسة حكومية تشرف عليها الحكومةُ، وأصبحت مسؤولةً عنها، وكأن هذا يُعطي مؤشرًا بأن الحكومةَ مُقصرةٌ في أداء واجباتها.

2 – المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية تخلو من التنظيم الواضح؛ فلا توجد وثيقةٌ تربوية، أو سياسة تربوية، أو دليلٌ إجرائي يوضح ما هي المشاركة المجتمعية؟ وما أهدافها؟ وكيف يتم تنفيذها؟ ولا توجد

خططٌ تنفيذية وقواعدُ تنفيذية، أو لوائح تنظم هذه العملية وتُؤطر لعمل المشاركة المجتمعية؛ بحيث إن مديري المدارس ومن يعملون في هذا المجال يجدون وضوحًا في التعليمات، فكل الذي يتم في المشاركة المجتمعية في المدارس اليوم عبارةٌ عن اجتهادات فردية يقوم بها مدير المدرسة.

3 – يتصف العمل التربوي بالمركزية، ويظهر ذلك جليًّا في المشاركة المجتمعية، فالتوجيهات والتعليمات من الإدارة التعليمية تلزم برفع أي مشاركة للمدرسة لأخذ الموافقة على تنفيذها، وبالتالي أصبح العمل فيه نوعٌ من البيروقراطية الطويلة، تتمثل في أخذ الموافقات وشرح الطلبات للإدارة التعليمية.

4 – الأعباء الكثيرة؛ فالمدرسة لديها أعباءٌ كثيرة تتمثل في كثرة أنصبة المعلمين في المواد الدراسية، وفي نفس الوقت إثقالهم بالإجراءات الإدارية، كما أن مديرَ المدرسة ينشغل بشكلٍ كبير بإدارة المدرسة، وبالمشاكل التعليمية، وبالمشاكل الطلابية، ومشاكل المبنى، وغير ذلك، وعدم وجود معلم أو معلمَين متفرغَين أو شبه متفرغَين لتفعيل المشاركة المجتمعية، وبالتالي لا يوجد الحماسُ لدى معلمي ومديري المدارس في خلق مشاركات مع أسر الطلاب والمجتمع، والتفاني في عمل جديد أو فكرة جديدة، فهم دائمًا متذمرون من كثرة الأعباء.

5 – أن بيئة المدرسة في بعض المدارس الثانوية غير متهيئة من ناحية البيئة المادية لمبنى المدرسة؛ فالمباني تحتاج صيانةً، وبالتالي لا تتحمل إقامةَ المشاركات المجتمعية التي تتطلبها، مثل: أنشطة رياضية، أو تقديم خدمات، أو عمل لقاءات، وكذلك تتصف المدارسُ الثانوية بضعف الخدمات المساندة، وعدم توفر وسائل الأمن، كما أن كثرة الطلاب في المدرسة يُعيق عملَ المشاركة المجتمعية في ظل ضعف المبنى.

6 – ضعف الثقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع؛ فالمدرسة تعتقد أن مؤسساتِ المجتمع تسعى لفوائد من خلال دخولها إلى المدرسة، وأنها قد تساهم في ترويج بعض الدعايات، في حين أن بعض مؤسسات المجتمع – سواءً كانت حكومية أو غير حكومية – ترى أن المدرسة لديها هدفٌ معين؛ مثل التخلص من العبء في حصة النشاط، فتوكلها إلى جهة معينة.

7 – عدم توفير برامج تدريبية للمعلمين والقيادات المدرسية خاصة في برامج المشاركة المجتمعية؛ لأن هذه البرامج جديدة، وأن عمليةَ عقد الاتفاقات وعقد اللقاءات ومهارات التواصل وطريقة التواصل مع بعض الشركات والمؤسسات تحتاج إلى فن ودراية، وتحتاج إلى معرفةٍ لكيفية التعامل مع هذه المؤسسات.

8 – التوجيه السلبي لبعض الآباء والأمهات نحو المشاركة المجتمعية؛ حيث يرون أن لها آثارًا سلبية على

أبنائهم، وبالتالي يوجهونهم بعدم المشاركة في هذه الأنشطة؛ وذلك لاعتقادهم بأن هذه الأنشطةَ مضيعةٌ للوقت وغير هادفة، وقد تُدخل الطالبَ في مشاكل مع زملائه.

ثالثًا: النتائج ذات الصلة بالسؤال الثالث:

للإجابة عن السؤال الثالث: الذي نصه:(ما متطلبات تفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس المرحلة الثانوية بمدينة الرياض وفق رؤية المملكة 2030؟) تم تصنيفُ البيانات النوعية التي تم جمعها من إجابات أفراد العينة على أسئلة المقابلة، وبذلك تم الوصولُ إلى جملة من المقترحات عن تفعيل المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية على النحو التالي:

1 – كتابة وثيقةٍ استراتيجية وطنية شاملة عن المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام تكون عبارة عن: خارطة طريق تتضمن دليلاً إرشاديًّا يوضح التعليماتِ والإجراءاتِ، وكيفية عمل المشاركة المجتمعية، ويمكن أن تكون موزعةً بين المدارس، والقطاعات الحكومية والخاصة.

2 – قيام مشروع وطني يهتم بالمشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية، ويسعى إلى تحفيز المؤسسات الأهلية والحكومية، وكذلك رجال الأعمال، وأيضًا تحفيز أولياء الأمور والطلاب على عمل المشاركة المجتمعية، ويقدم الدعمَ الماديَّ والخبرات لمحاولة الدفع بهذا المشروع ليكون ضمن منظومة المدرسة.

3 – نشر ثقافة المشاركة المجتمعية بين أفراد المجتمع، وبين الطلاب والمعلمين، وأولياء الأمور، والقيادات التربوية؛ لإبراز فوائد المشاركة المجتمعية التربوية والتعليمية والاجتماعية، ويكون ذلك عبر وسائل الإعلام الرسمية، ومن خلال اللقاءات والندوات التي تُقام، وتنظمها وزارةُ التعليم أو وزارةُ الإعلام؛ لتتعرف جميعُ شرائح المجتمع على مفهوم المشاركة المجتمعية، وفوائده؛ وذلك بهدف تصحيح المفاهيم المغلوطة عنها.

4 – يجب على كل مدرسة ثانوية عقدُ لقاءٍ سنوي مع بداية العام يُدعى فيه أولياءُ الأمور والطلاب والمؤسسات العامة والخاصة في المجتمع المحلي للمدرسة، يوضحون فيه أهدافَ المشاركة المجتمعية وأهميتها، ومحاولة عقد مشاركات بين المدرسة وبعض المؤسسات؛ بحيث يحضرها أولياءُ الأمور والطلبة، وبالتالي تتوسع شيئًا فشيء.

5 – وضع حوافز حكومية للمؤسسات التي تعمل وتساهم في المشاركة مع المدارس من خلال تقليل بعض الرسوم لهذه المؤسسات كنوعٍ من المكافأة لها؛ لأنها قامت بدعم المدرسة كمؤسسة تعليمية اجتماعية مهمة في المجتمع.

6 – الاستفادة من الجامعات كمؤسسات

حكومية لعمل مشاركات مع المدارس الثانوية لوجود بيوت خبرة في هذه الجامعات، فأعضاء هيئة التدريس لديهم قدرةٌ في المساهمة في المدرسة من خلال التدريب أو الاستشارات التربوية، وكذلك الاستفادة من المدارس الثانوية الأخرى؛ فبعض الثانويات لديها خبرات جيدة، ولديها مميزات، ويمكن أن تنقل بعض هذه الخبرات والمميزات إلى المدارس الأخرى، خاصةً بعض المدارس العالمية أو الأهلية التي قد يكون لها نوعية من البرامج التعليمية، فتستفيد المدرسة الحكومية التي معها في نفس الحي.

7 – إعطاء مدير المدرسة كاملَ الصلاحيات في عمل المشاركات بدون الرجوع إلى إدارة التعليم، ويُكتفى بلجنة المشاركة المجتمعية التي تم تشكيلها في المدرسة، فتصبح هذه الجهة الإدارية التي تقرر، وتوقع مع الجهات التي تشارك مهما كان نوع هذه المشاركة وحجمها.

8 – تخفيف أعباء المعلمين، وتوفير مشرف متخصص للمشاركة المجتمعية يعمل على تنظيم اللقاءات بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني، وتخفيف عبء بعض المدرسين؛ لمتابعة المشاركة المجتمعية، وتنظيمها، وتدريب المعلمين على المشاركة المجتمعية، وعلى كيفية الاستفادة منها، وطرق عقد المشاركات.

9 – توطيد العلاقة بين المدرسة والأسرة؛ باعتبار أن هاتين المؤسستين الاجتماعيتين أبرزُ مؤسسات المجتمع المعنية بتربية الطالب، والتي تعتبر أقوى مؤسستين في المجتمع المحلي؛ فمن خلالها تبرز المؤسسات الأخرى، فالأسرة يوجد بها الأب والأخ اللذين يمكن أن يساهما بدورهما في إبراز المشاركة.

10 – تهيئة المدرسة لعمل المشاركة المجتمعية في خارج أوقات الدوام الرسمي، وإقامة الاحتفالات، والفعاليات، مثل: الأنشطة الرياضية، وهذا بدوره يحرك المجتمع المحلي نحو المدرسة.

مناقشة النتائج:

أشارت الدراسةُ الحالية إلى قلة المشاركات المجتمعية التي تنفذها المدرسة الثانوية مع الأسر ومؤسسات المجتمع المحلي، ومع قلتها إلا أنها بسيطة في موضوعاتها وأهدافها التي تسعى إليها، ومن جهة أخرى فإن مُعظمَ هذه المشاركات تُنَفَّذُ بدون أهداف محددة أو تخطيطٍ مُسبَق، وهذا يعود إلى أسبابٍ عديدةٍ، منها: حداثة المشاركة المجتمعية في مدارس التعليم العام؛ حيث تم الطلبُ الرسمي لكل مدرسة هذا العام بتشكيل لجنة المشاركة المجتمعية، وتعيين مشرف تربوي معنيّ بالمشاركات المجتمعية، وكذلك افتقار المدارس لنظام مكتوب متكامل عن المشاركة المجتمعية، وأيضًا عدم وضوح مفهوم المشاركة المجتمعية لدى فئات المجتمع؛

سواءً كانوا أفرادا أو مؤسسات، وقد يمتد عدمُ الوضوح إلى بعض التربويين، وهذا ما أكدته نتائجُ دراسة (الجعيدي، 2012م) التي توصلت إلى ضعف واضح في الآليات التي تتبعها الإدارةُ المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدرسة الثانوية والمجتمع المحلي، وأيضا توصلت دراسةُ (الوكيل، 2012م) إلى أن المشاركاتِ المجتمعية في المدارس بجمهورية مصر العربية قليلةٌ، وبسيطة، ولا تمتلك التنظيمَ، كما أشارت دراسةُ كامبوغا (Kambuga, 2013) إلى ضعف المساهمة النقدية لمؤسسات المجتمع المحلي للمدرسة.

وفي الجانب الآخر أشارت الدراسةُ الحالية إلى أن المشاركاتِ المجتمعية محدودةٌ في مجالاتها، وتقتصر على النشاط المدرسي في معظمها، وهذا راجعٌ إلى سهولة المشاركات في هذا المجال، وحاجةِ المدرسة لسد النقص في إمكانيات المدرسة من خلال الاتفاق مع إحدى الشخصيات المهتمة بالجوانب الثقافية أو الاجتماعية لإلقاء محاضرة للطلاب في وقت النشاط، في حين أن المجالاتِ الأخرى قليلةٌ أو معدومةٌ، فالمشاركة في المناهج قد تكون معدومةً؛ لأنها تتصف بالمركزية في مقر الوزارة، وليس للمدرسة أيُّ علاقة لبناء وتصميم المنهج، وهذا ما أشارتْ إليه دراسةُ ريدي وديفي (Reddy & Devi, 2015) أن أبرزَ مجالات المشاركة المجتمعية التي تنفذها المدرسةُ هي الأنشطةُ المدرسية.

وقد أشارت الدراسةُ الحالية إلى غياب الهدف التربوي في المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية، ويعود هذا إلى عدم وضوح مفهوم المشاركة المجتمعية بشكل متكامل حتى من قِبل التربويين، وأن الهدفَ الأساسي من المشاركة المجتمعية يعتمد على الاستفادة الاقتصادية في إصلاح شيء ما أو تخفيف الأعباء الإدارية أو المالية على إدارة المدرسة، وبالتالي غاب الهدفُ التربوي مع أنه هدفُ المشاركة المجتمعية ويتمثل في تحسين العملية التعليمية والتربوية، ويجب أن تكون بعضُ القيم حاضرةً في المشاركة المجتمعية؛ مثل: قيم التعاون، والتطوع، والإيثار، والمبادرة، وحب العمل، وهذا ما قدمته دراسةُ (مهنا، 2014م) أن دولَ العالم المتقدمة تمنح المشاركةَ المجتمعية فرصةً لإثراء العملية التربوية والتعليمية.

وأشارت نتائجُ الدراسة بوجود معوقات كثيرة، ولفهم هذه المعوقات ومعالجتها في المستقبل نعرضها بإرجاعها إلى أصول التربية، فمن أبرز المعوقات كانت في الأصول الثقافية، بسبب أن هناك ثقافةً مترسبة لدى الكثيرين من أفراد المجتمع، ومن المؤسسات أيضًا، والتي ترى أن المدرسةَ مؤسسةٌ حكومية لا يجب التدخل فيها، ولا يجب المشاركةُ معها، وأنها معنيةٌ بهذه الخدمات وحدها، وهذه ثقافة قديمة جدًّا، وهذا يتفق مع دراسة (شطا، 2016م) التي أشارت إلى قلة الوعي بثقافة

المشاركة المجتمعية في مجال التعليم.

أما الأصل الثاني فهو الأصل الاجتماعي؛ فنجد أن هناك معوقاتٍ اجتماعية تتمثل في فقدان الثقة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع، فالمدرسة قد تنظر إلى أن رغبة مؤسسات المجتمع في المشاركة بهدف ممارسة نوع من الدعاية،،أو أن الآباء يقدمون خدماتهم للمدرسة لمنح أبنائهم مميزات غير الآخرين مثل تحسين درجاتهم عبر إعادة الاختبارات، وبنفس الشيء ترى بعض المؤسسات أن المدرسةَ تريد تخفيف بعض أعبائها عن طريق وجود مشاركة مجتمعية من قبل المؤسسات، كما أن هناك أيضًا معوقًا اجتماعيًّا آخر يتمثل في النظرة السلبية للمشاركة المجتمعية من بعض فئات المجتمع وأولياء الأمور، فيرون أنها قد تكون مضيعةً للوقت وضياعًا للطالب، وأن المهم لدى الطالب هو الدراسة التقليدية المتمثلة في الفصل الدراسي، وهذا ما تؤكده دراسةُ (جمال الدين؛ وآخرين، 2015م) أن أهمَّ المعوقات في تنفيذ المشاركة المجتمعية ضعفُ ثقةِ أفراد المجتمع بفاعلية المدرسة، وتخوُّف أفرادِ المجتمع من تورطهم في تبرعات للمؤسسة التعليمية، ودراسة سيلاس (Silas, 2007) التي كشفت عن وجود فرق معنوي بين أصحاب المصلحة في نظرتهم حول إدارة المدارس الابتدائية. أما بالنسبة للأصل الاقتصادي فيتمثل في ضعف بنية المدارس التحتية، وعدم قدرتها على استيعاب المشاركات المجتمعية، وعدم قدرتها على فتح المدرسة خلال المساء، وكذلك عدم توفير طاقم إداري أو تربوي يتفرغ للمشاركة المجتمعية، وهذا بلا شك موجودٌ بحكم أن مدارسنا قد يكون بعضها قديمًا، أو مستأجرًا، وليست مهيأةً لممارسة فعاليات مجتمعية داخل المدرسة، وهذا ما تؤكده دراسةُ (عيد، 2009م) وهو ضعف البنى التحتية للمدارس الحكومية في العديد من المدن المصرية لاستيعاب المشاركة المجتمعية.

أما من ناحية الأصل الإداري فنظامُ التعليم لدينا نظام مركزيٌّ؛ فالمدرسة عبارة عن مجرد متلقٍ للتوجيهات والأوامر من الإدارة العليا، وليس لمدير المدرسة حقُّ اتخاذِ أي إجراء، والمشاركة بطبيعتها تحتاج تفويضًا للصلاحيات، ومرونةَ المدير ليتعامل معها، إضافة لذلك لا يوجد تنظيمٌ؛ إذ إنه لابد أن يكون هناك تنظيمٌ متكاملٌ يحدد فيه الإجراءات، والأهداف، وهذا يسهل على المدارس عملَ المشاركة المجتمعية، وهذا ما تؤكده دراسةُ (أيوب، 2013م)، ودراسةُ (مروة، 2013م) التي بينت أن من أهم المعوقات الإدارية لتفعيل المشاركة المجتمعية داخل المدارس، التمسكَ بنظام مركزي يتحكم في كل الإجراءات الإداري.

أما الجانب التعليمي فيتمثل في أن المعلمين لديهم أعباء تعليمية، وإدارية، متمثلة في بذل الجهد الكبير في مسألة الأنصبة العالية في التدريس، والأعمال الكتابية،

والتقارير، وقد لا يستطيعون التفرغ لعمل المشاركة المجتمعية والمساهمة فيها، وهذه المعوقات تتفق مع نتائج الدراسات التالية: دراسة (أيوب، 2013م)، ودراسة (مروة، 2013م)، ودراسة (علي، 2013م)، وكلها أوضحت أن انهماكَ المعلمين في تحمل الأعباء الدراسية الكثيرة، وانشغالهم بالأعمال الإدارية المنهكة، يقلل ويحدّ من تفعيل المشاركة المجتمعية داخل المدارس.

مع أن نتائجَ الدراسة أشارت إلى ضعف المشاركات المجتمعية للمدرسة الثانوية، ووجود معوقات عديدة تقف وراء ضعف تلك المشاركات، إلا أن نتائجَ الدراسة من جهة أخرى قدمت حلولًا يمكن من خلالها أن تساهم في إزاحة تلك المعوقات؛ وذلك لأن تلك الحلول في متناول وزارة التعليم؛ فبالنظر للمعوقات الثقافية المتمثلة بعدم الوعيّ بأهمية المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية، والمعوقات الاجتماعية المتمثلة في عدم الثقة بين المدرسة والمجتمع المحلي، والنظرة السلبية للأسر نحو المشاركة المجتمعية، فيمكن معالجةُ تلك المعوقات بالتثقيف والتوعية، ونشر ثقافة المشاركة المجتمعية عبر عقد اللقاءات، وتوجيه الإعلام التربوي لإبراز أهمية المشاركة المجتمعية.

أما ما يخص المعوقات الإدارية المتمثلة في عدم وجود تنظيم متكامل، وأن نمطَ الإدارة التعليمية مركزيةٌ فيمكن معالجة ذلك بإصدار دليل متكامل من الأهداف، والإجراءات، والتعليمات، خاصةً أن وزارةَ التعليم لديها الخبرات، والخبراء القادرون على عمل ذلك، كما يمكن منحُ المدرسة الصلاحيات اللازمة للمشاركة المجتمعية، وهذا ما أشارت إليه دراسةُ (النبوي وآخرين، 2015م) لضرورة تشكيل البناء التنظيمي للمشاركة المجتمعية في المدارس.

أمَّا ما يخص المعوقات الاقتصادية فيمكن تنفيذُ المشاركات المجتمعية في المدارس الكبيرة، والمباني الحكومية، ويمكن حضورُ المدارس الصغيرة لبعض المشاركات في المدارس الكبيرة، وأن تكون المدارسُ مفتوحةً في الفترة المسائية لعمل تلك المشاركات.

وفي الجانب الآخر فإن هناك فرصًا لتعزيز المشاركة المجتمعية للمدارس؛ وذلك لأن توجهاتِ الدول وخططَها تسعى إلى استقلال المدارس، والاعتمادِ على مواردها الخاصة، وفتحِ مجال المشاركات مع المؤسسات، وهذا ما ورد في رؤية المملكة 2030، والتي تلقى اهتمامًا من جميع مؤسسات المجتمع، وجميع هذه المؤسسات معنيةٌ بتنفيذها بشكل متكامل، كما أن هناك فرصًا نحو تفعيل التواصل الإلكتروني بين المدرسة، والمؤسسات الأخرى؛ لسهولة إجراء مثل هذا التواصل، وهذا ما أثبت نجاحَه من خلال التواصل بين المدرسة والأسرة، وهذا ما أكدته دراسةُ (الزامل، 2016م) إلى أن شبكاتِ التواصل الاجتماعي ساهمت في تفعيل المشاركة

المجتمعية لدى الشباب السعودي.

للإجابة عن السؤال الرئيس: ما التصور المقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق متطلبات رؤية المملكة 2030؟ بناء على أدبيات الدراسة، ونتائجها الميدانية، ومناقشتها، توصلت الدراسةُ إلى التصور المقترح التالي بعد تحكيمه من عددٍ من الخبراء:

تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية وفق متطلبات رؤية المملكة 2030

أولًا: فلسفة التصور المقترح:

تنطلق فلسفةُ هذا التصور من أن المشاركةَ المجتمعية إحدى أهم القيم الاجتماعية التي تنشد تحقيقَ جودة الحياة، وإنسانية المجتمع، كما تتوافق مع معاني الأخوة والتكامل والتراحم التي أعلاها الإسلام، وتدعمها رؤيةُ المملكة 2030 القاصدة إلى بناء مجتمع معرفي ناهض.

ثانيًا: أهداف التصور المقترح:

1 – بناءُ إطارِ فكرٍ داعمٍ لتحقيق المشاركة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع.

2 – تنفيذُ عملٍ إجرائيٍّ لمتطلبات المشاركة المجتمعية في ضوء أهداف رؤية المملكة 2030.

3 – تقليلُ الأعباء الإدارية والروتينية في المدرسة الثانوية.

4 – وضعُ آلية موحدة لتنفيذ المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية.

ثالثًا: مبررات وضع التصور المقترح:

1 – التوجه العام نحو تطبيق المشاركة المجتمعية في التعليم كأحد البرامج التطويرية للعملية التعليمية وفق رؤية المملكة 2030.

2 – حاجة المدارس بصفة عامة والمدارس الثانوية بصفة خاصة بالمملكة العربية السعودية لفهم تطبيق المشاركة، ومعرفة آلياتها، وكيفية الاستفادة منها.

3 – ضعف واقع المشاركة المجتمعية في المدارس الثانوية.

4 – التحديات التي تواجه المدرسةَ الثانوية لتطبيق المشاركة المجتمعية في التعليم.

رابعًا: مرتكزات التصور المقترح:

1 – بُني التصورُ المقترحُ على نظرية النسق الاجتماعي المفتوح وفق نموذج (كان وكاتز).

2 – أهداف رؤية المملكة 2030 في العملية التعليمية، ومتطلبات تحقيقها.

3 – نتائج الدراسات السابقة خبرات الدول الأجنبية المرتبطة بالمشاركة المجتمعية في التعليم.

4 – نتائج الدراسة الحالية.

خامسًا: مبادئ التصور المقترح:

1 – التشاركية: ركّزَ التصورُ المقترح على مبدأ التشاركية لدعم علاقات التعاون والمشاركة بين المدرسة

من جهة والأسرة ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى.

2 – المعيارية: يقوم تطبيقُ التصور المقترح على مؤشرات وبرامج رؤية المملكة 2030، ومؤشرات التنمية بمختلف أبعادها.

3 – المسؤولية: وتتمثل في أن جميعَ أفراد المجتمع يتحملون مسؤولياتهم بالمشاركة في التعليم.

سادسًا: آلية تنفيذ التصور المقترح:

يقوم التصورُ المقترح في جانبه الإجرائي على نظرية النسق الاجتماعي المفتوح، ويستخدم نموذج (كان وكاتز) الذي يعتمد على مدخل تحليل كما في الشكل التالي:

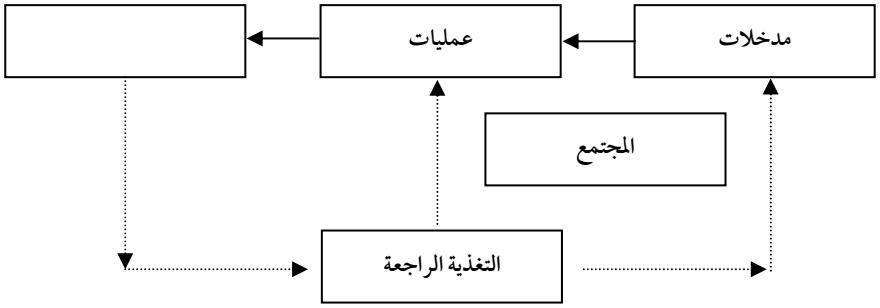

المدخلات: تعني المبادرات والمساهمات التي يقدمها الأفرادُ والأسر، ومؤسسات المجتمع لتشارك مع المدرسة في التعليم، وتتضمن المدخلات التالية:
أولًا: المدخلات الرمزية: 1 – تتمثل فيما يحيط المدرسةَ من عناصر غير ملموسة؛ مثل: الأفكار، والقيم، والتعليمات. 2 – تتمثل في اللوائح والتنظيمات والأدلة الإجرائية الصادرة من وزارة التعليم ومن المؤسسات الحكومية الأخرى، والمتعلقة بالمشاركة المجتمعية. 3 – تحملُ الأسر تعليمَ أبنائهم في المنزل؛ لتخفيف الضغط على المدرسة. 4 – الاستشارات والمعلومات التي يقدمها أفرادُ المجتمع عبر نشرات، أو كتيبات، أو تقارير، أو دراسات لإثراء بيئة المدرسة. 5 – المحتوى التفاعلي بين المدرسة والأسرة وأفراد المجتمع المحلي عبر وسائل التواصل الإلكتروني. 6 – إبرام عقودِ مشاركاتٍ بين المدرسة والمؤسسات والمصانع والمراكز الثقافية والاجتماعية والترفيهية؛ لتقوم المدرسةُ بتنظيم رحلات إليها. 7 – أخذ المدرسة الآراء من الطلاب وأولياء الأمور عن المناهج؛ وذلك عبر الوسائل الإلكترونية، ومن ثم إيصالها إلى الوزارة.
ثانيًا: المدخلات البشرية: تتمثل في دعوة المدرسة لأولياء الأمور وأفراد المجتمع المحلي الذين يملكون خبرات مختلفة لتفعيل المشاركة المجتمعية عبر البرامج التالية: 1 – خبراء في مجال الإدارة المدرسية لتقديم الآراء التربوية لحل المشاكل الإدارية بالمدرسة. 2 – خبراء في التدريس لإقامة دورات لتأهيل المعلمين بالمدرسة. 3 – خبراء في الصحة المدرسية كالأطباء والأخصائيين لتقديم الخدمات الصحية والوعي الصحي.

4 – خبراء بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية للمشاركة في النشاط المدرسي لتعزيز العملية التعليمية وتنمية القيم التربوية.
5 – خبراء في الإرشاد الطلابي لتقديم مقترحات للمرشد الطلابي لحل مشاكل الطلاب.
ثالثًا: المدخلات المادية:
تتمثل في دعوة المدرسة أصحابَ مؤسسات المجتمع المحلي وأولياء الأمور الذين يملكون مشاريع وأنشطة تجارية مختلفة لتفعيل المشاركة المجتمعية؛ وذلك عبر البرامج التالية:
1 – تقديم أجهزة ومعدات وحاسبات ومستلزمات المختبرات من أصحاب المؤسسات المعنية بذلك.
2 – توفير الإسعافات الطبية وبعض الأدوية الطبية من المؤسسات الطبية القريبة من المدرسة.
3 – توفير وسائل النظافة والصيانة في المدرسة بواسطة مؤسسات الخدمات، وعمل تنظيف للمدرسة بين فترة وأخرى.
4 – دعم مكتبة المدرسة ومركز المصادر بالوسائل والمستلزمات التعليمية من قِبل بعض المكتبات في المجتمع المحلي.

↓

العمليات:
تحويل المدخلات عبر تفاعلها مع أنظمة وآليات المدرسة ومكوناتها إلى المخرجات، وتتضمن العمليات الآتية:
العمليات التعليمية: ربط الطالب بواقع المجتمع المحلي وفعالياته، عبر المناهج التي تعتمد على حاجات السوق، وطرق التدريس التي تعتمد على الفهم واكتساب المهارات التي يحتاجها السوقُ.
العمليات التربوية: دمج قيم المشاركة كالتطوع في العمل، والإيثار والتعاون في العملية التعليمية، عبر المناهج الدراسية والأنشطة المدرسية.
العمليات الإدارية: تطبيق دليل إجرائيٍّ متكامل للمشاركة المجتمعية، وتفعيل لجنة المشاركة المجتمعية بالمدرسة، وإعطاؤها الصلاحيات الكاملة لتنفيذ برامجها، وتوثيق المشاركات المجتمعية.
العمليات التسويقية: قدرة المدرسة على عمل آليات لاستقطاب المساهمات والمبادرات من المجتمع المحلي.
العمليات المالية: وضع نظام مالي للمدرسة يحافظ على كيفية الإنفاق، وتوظيف الموارد المالية القادمة من المجتمع المحلي.
العمليات التقنية: توظيف الوسائل الإلكترونية لربط المدرسة بالمجتمع والأسرة.
العمليات الفنية: وضع الآليات الفنية لتوظيف المبادرات والمساهمات المتعلقة بمباني المدرسة وصيانتها.
عمليات النشاط: وضع آلياتٍ لتصميم الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تخدم وتعزز قيمَ المشاركة المجتمعية.
عمليات التنسيق: التنسيق بين المبادرات والمساهمات وبين الجهات المختلفة، والعمل على تحقيق التكامل بينها.

↓

المخرجات:
وهي النواتج النهائية التي تحققها المدرسة، والتي تتمثل فيما يلي:
زيادة مساهمة الأسر في تعليم أبنائهم والتحضير لمستقبلهم.
جودة المنتج التعليمي ليصبح الطلابُ قوةً منتجةً في المجتمع بما يتناسب مع متطلبات المجتمع.
قدرة طلاب الثانوية العامة على الانخراط في سوق العمل لمن يرغب.
توفر المهارات والمعارف الأساسية لدخول الجامعة.

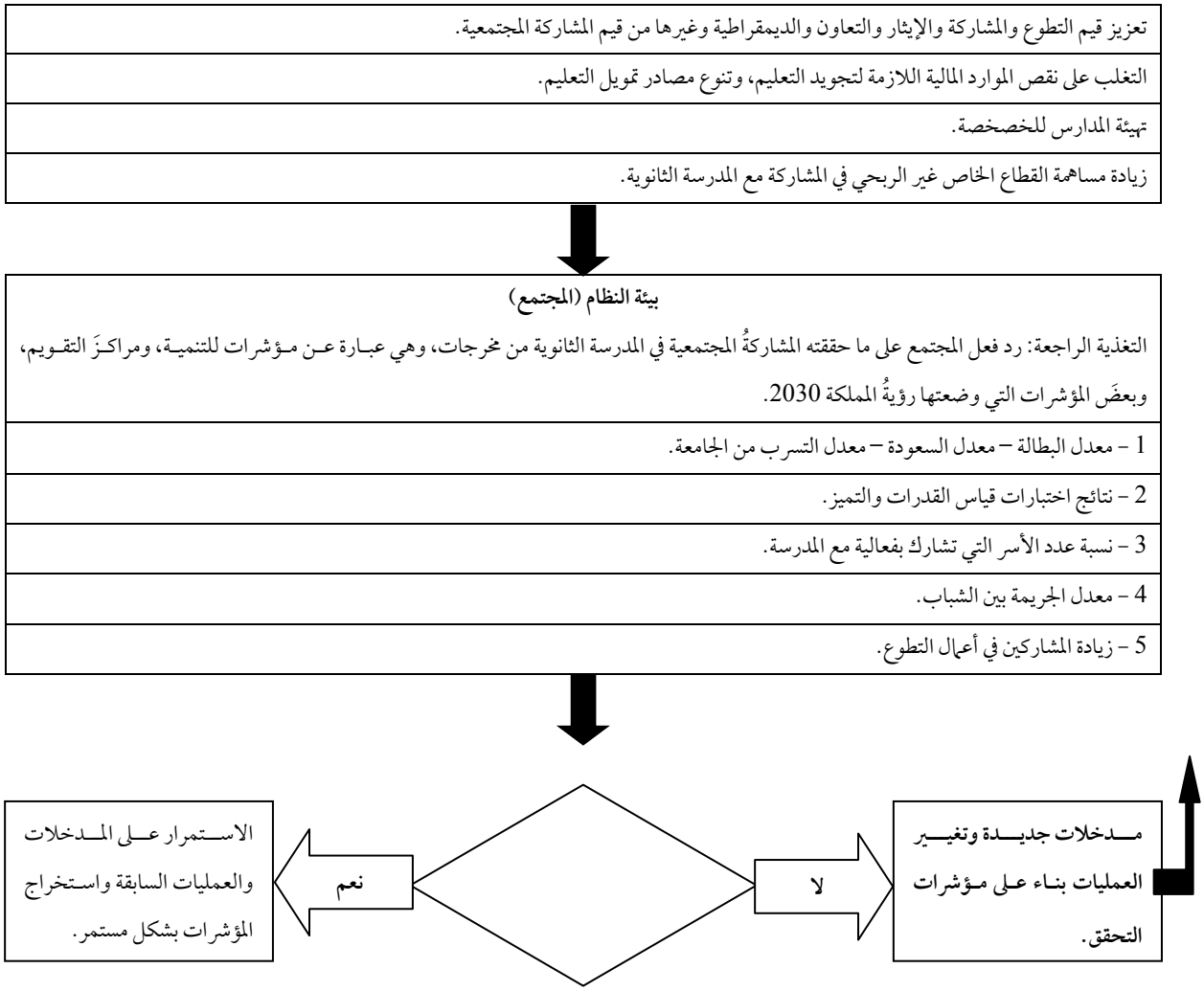

سابعًا: معوقات التصور المقترح وكيفية التغلب عليها:

معوقات التصور	آلية التغلب على المعوقات
حداثة برامج المشاركة المجتمعية في المجتمع السعودي.	نشر ثقافة المشاركة المجتمعية عبر وسائل متعددة.
اشتراك المدرسة مع جهات أخرى لا ترتبط بها إداريًّا.	استحداث عمليات التنسيق في المدرسة.
استحداث عمليات جديدة في المدرسة مثل التسويق.	تأهيل وتدريب المعلمين على العمليات الجديدة.
مؤشرات تحقق نجاح المشاركة المجتمعية تحتاج وقتًا طويلًا.	تم وضع مؤشرات عديدة.
أهداف رؤية 2030 المرتبطة بالمشاركة المجتمعية عديدة.	وجود مدخلات متعددة.

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة الحالية، فقد توصلت الدراسةُ إلى عددٍ من التوصيات الآتية:

1 – إصدار التنظيمات الخاصة لإقامة المشاركة بين المدرسة الثانوية ومؤسسات المجتمع.

2 – بناء أدوات التقويم المستمر لمشروعات المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية.

3 – تطوير الهيكل الإداري بالمدرسة الثانوية ليتلاءم مع مشروعات المشاركة المجتمعية.

4 – التنسيق والتكامل بين مؤسسات المجتمع في مشروعات المشاركة المجتمعية.

5 – نشر ثقافة المشاركة المجتمعية في التعليم بين أفراد المجتمع عبر الوسائل الإعلامية.

مقترحات لإجراء دراسات مستقبلية:

في ضوء نتائج الدراسة يقترح الباحثُ إجراءَ مزيدٍ من الدراسات في المجالات الآتية:

– دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030 بالمشاركة مع مدارس التعليم العام.

– آليات توظيف شبكات التواصل الاجتماعي لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم.

– تصور مقترح لدور التربية الإعلامية لنشر ثقافة المشاركة المجتمعية في التعليم.

***

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

أبو علام، رجاء (2013). *مناهج البحث الكمي والنوعي والمختاط*. عمان، دار المسيرة.

أحمد، رشيدة السيد (2010م). *التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتيًا في ضوء المشاركة المجتمعية*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.

أيوب، أماني عبده (2013م). التخطيط لتفعيل دور المدرسة في المشاركة المجتمعية. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، 4* (35)، 1453 –1503.

الجعيدي، شيخة محمد (2012م). *دور الإدارة المدرسية في تفعيل الشراكة المجتمعية بين المدارس الثانوية للبنات والمجتمع المحلي*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود.

جمال الدين، نادية؛ وأحمد، فاطمة؛ وعبد الشافي، دينا (2015م). المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد. *مجلة العلوم التربوية، مصر، 23*(3)، 637 –666.

الحرون، منى؛ وعطوة، علي (2014م). بعض إسهامات المشاركة المجتمعية في تأهيل مدارس محافظة المنوفية للحصول على الاعتماد – دراسة ميدانية. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس، السعودية، 4* (45)، 181–224.

رؤية المملكة 2030 (2016م). http://vision2030.gov.sa/ar. تم استرجاعها في 15/ 3/ 1439هـ.

الزامل، الجوهرة فهد (2016م). إسهامات شبكات التواصل داخل المجتمع الافتراضي في تفعيل المشاركة المجتمعية لدى الشباب السعودي. *مجلة الخدمة الاجتماعية –الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، (55)، 333–367.

شطا، أحمد عبدالمعبود (2016م). المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية في ضوء المعايير القومية للتعليم: دراسة ميدانية بمحافظة دمياط. *المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية*، (3)، 71-92.

الصائغ، نجاة محمد (2014م). الشراكة بين المدارس والجامعات وتطوير الإدارة المدرسية في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز -العلوم التربوية*،*1* (4)، 31-74.

علام، اعتماد محمد. (1994م). *دراسات في علم الاجتماع التنظيمي*. مكتبة الأنجلو المصرية.

علي، زينب علي. (2013م). تفعيل آليات المشاركة المجتمعية لضمان جودة المناخ التربوي برياض الأطفال في جمهورية مصر العربية: تصور مقترح. *مجلة جامعة الأزهر*، *2*(156)، 11 -51.

عودة، عبدالله علي (2014م) تقييم برنامج دعم التعليم المرتكز على المجتمع في ضوء معيار المشاركة المجتمعية :دراسة مطبقة على المدارس المجتمعية بمؤسسة مصر الخير والجمعيات الأهلية الشريكة. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر*، *12* (36)، 5095 - 5184.

عيد، دلال فتحي (2009م). دور المدرسة في تفعيل مشاركة التلاميذ بالأنشطة التربوية. *مجلة جامعة المنصورة*، *22*(34)، جمهورية مصر العربية. 434-456.

فريحات، أيمن محمد. (2014م). *الدور التشاركي لمؤسسات المجتمع في تعزيز الإصلاح المدرسي: دراسة تحليلية*. ندوة العلاقة التكاملية بين الأجهزة الأمنية والتربوية في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

القرشي، محسن عليان. (2011م). *المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية، دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى.

مروة، هاشم. (2013م). المشاركة المجتمعية في التعليم في مصر: دراسة واقع وإمكانات منظمات المجتمع المدني. *مجلة الطفولة والتنمية -مصر*، 5(20)، 221 -228.

مهنا، عبير عبد القادر. (2014م). *تصور مقترح لتفعيل المشاركة المجتمعية في مدارس وكالة الغوث الدولية في محافظات غزة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية في غزة..

النبوي، أمين؛ والكركي، كرم؛ ورشاد، عبد الناصر؛ والعسيلي، رجاء. (2015م). المشاركة المجتمعية بالمدارس الثانوية العامة الحكومية الفلسطينية ومتطلبات تفعيلها من وجهة نظر مديريها. *مجلة جامعة عين شمس-كلية التربية*، 3(39)، 47-92.

الوكيل، مصطفى مختار. (2012م). المشاركة المجتمعية: ماهيتها وأهدافها. مجلة *الثقافة والتنمية: مصر*، 13 (59)، 34 - 86.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Denzin, N., & Lincoln, Y. (2000). Handbook of Qualitative Research. London: Sage Publication.

Emenalo, F. & Camillus, I. (2013). Appraisal of Community Involvement in Secondary Schools Development in Okigwe Education Zone of Imo State. *Mediterranean Journal of Social Sciences. Published by MCSER -Cemas- Sapienza University of Rome*. 4 (7).13-30

Kambuga, Y. (2013). The Role of Community Participation in the Ongoing Construction of Ward Based Secondary Schools: Lessons of Tanzania.

International Journal of Education and Research. 1 (7), 1-10

Merriam, S (2002). *Qualitative Research in Practice: Examples for Discussion and Analysis*, Jossey-Bass Higher and Adult Education Series.

Muthoni, K. (2015). *The Impact of Community Involvement in Public Secondary Schools Management, A Case Of Machakos County, Kenya*. The Degree of Master of Education in The School of Education, Kenyatta University.

Reddy, A. & David, U. (2015). Community Participation In Improving Enrollment, Retention And Quality Of Elementary Education: A Case Study of Andhra Pradesh. *Bulgarian Journal of Science and Education Policy (BJSEP)*, 9(2), 230-253

Silas, B. (2016). *An Assessment of Community Participation in the Management of Primary Education in Kaduna State*. Ahmadu Bello University, Zaria. The Degree in Master of Education.

❊ ❊ ❊